العلاقة بين المناطق العشوائية وجرائم العنف

د. ماجدة فؤاد(*)

تمهيد:

تعاني كثير من المجتمعات في الوقت الحاضر ، من زيادة غير مسبوقة في جرائم العنف بجميع صوره وأشكاله ، سواء التي ترتكب ضد الدولة أو التي ترتكب أثناء أو بمناسبة ممارسة الإنسان لحياته العادية ، بدءًا بجرائم الضرب بأنواعه ومرورا بالسرقة في صورها المشددة والقتل والحريق والاغتصاب وغيرها ، ولذا يمكن القول أن جرائم العنف من سمات هذا العصر ، مؤدى ذلك أن ينسحب الأمن من النفوس والاستقرار من المجتمعات ، ولذا فإن دراسة ظروف ارتكاب جرائم العنف من الأمور الهامة والحيوية.

وتتعدد العوامل التي تقف وراء وقوع مثل تلك الجرائم ، فقد ترجع الى عوامل داخلية ، وهذه تتعلق بشخص مرتكب الجريمة مثل الوراثة والذكاء ، والصحة ، أو عوامل خارجية وتلك تتعلق بالبيئة المحيطة بمرتكب الجريمة سواء الظروف الطبيعية أو الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

ولما كنا بصدد دراسة العلاقة بين جرائم العنف والمناطق العشوائية ، فإن ذلك يقتضي التركيز على العوامل الخارجية التي تتعلق بالبيئة المحيطة بالمجرم وبصفة خاصة على المنطقة التي يعيش فيها.

وسأستهل هذه الدراسة بتأصيل علمي يبين مدى تأثير البيئة بصفة عامة على الظاهرة الإجرامية ، ثم أعقب ذلك بإلقاء بعض الضوء على نشأة المناطق العشوائية وأهم ملامحها وسماتها ثم لتأثير المعيشة في تلك المناطق

(*) خبيرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

على ارتكاب الجرائم وأخيراً تحليلاً لبعض البيانات الإحصائية لعينة من المودعين في سجن القطا والقناطر (رجال – نساء) لكي نستوثق من خلال بيان محل اقامتهم ، من وجود ثمة علاقة بين الجريمة والمناطق العشوائية.

أولاً : التأصيل العلمي لتأثير البيئة على الظاهرة الإجرامية:

واقع الأمر أن للبيئة بصفة عامة تأثير على الظاهرة الإجرامية ، ويرجع الفضل في بيان ذلك الى العالم البلجيكي أدولف كيتليه وهو من انصار المدرسة الوضعية ، وكذلك العالم در جريف ، الذي ميّز بين البيئة الإلزامية التي تحيط بالفرد منذ طفولته والبيئة العارضة التي يختلط بها بعد ذلك ، والمقصود بها المدرسة ، والبيئة المختارة وهي المحيط الذي يعيش فيه ، وقد اتجه الى القول أن جميع تلك القوى تؤثر وتساهم في تكوين شخصيته ، ومن ثم هناك ارتباط بينها وبين ارتكاب الجريمة[1].

وقد أقر المشرع الايطالي بأهمية البيئة بالنسبة لظاهرة الإجرام حيث أدخلها بين عناصر الخطورة الاجتماعية للمجرم ، وقد ورد النص عليها في المادة (٢٠٣ع) ، وقد تم تحديد تلك العناصر صراحة في المادة (١٣٣ع) وتتمثل في ظروف الحياة الفردية الأسرية والدراسية للمجرم ، فضلا عن ذلك فقد أشارت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون إلى أن للبيئة دور في ارتكاب الجرائم.

وكذلك أشار بعض علماء الإجرام إلى أن نسب الجريمة ترتفع في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية وهبوط في مستوى الدخل[2] ، وحين يكون المسكن غير ملائم ، فانحراف الأحداث يزداد في الأماكن غير الصحية والمناطق الشعبية ، كما أن اشتراك أكثر من أسرة في مسكن واحد يؤدي الى

المخالطة الضارة ، التي غالبا ماتكون عاملاً لارتكاب بعض الجرائم ، فضلا عن أن الجناة عادة مايقيمون في مساكن رديئة[٣].

وقد أجرى عدد من علماء الاجتماع والسلوك الإجرامي ، مسحاً لبعض الأحياء المتخلفة ، وبعض مدن الولايات المتحدة الأمريكية ، وتبين أن ٥٠٪ من المقبوض عليهم من المنحرفين الذين يعيشون في هذه الأحياء ، وكذلك ٤٥٪ من الجرائم الكبرى التي يتم الإبلاغ عنها مسرحها هذه الأحياء ، وأن ٤٥٪ من جرائم الأحداث تقع في هذه الأحياء.[٤]

وكذلك أجريت في مدينة شيكاغو دراسة حول السلوك المنحرف للأحداث ، واتضح أن أعلى معدلات الإنحراف تقع في الأحياء المتخلفة[٥]. وعند أنصار المدرسة السلوكية ، يكتسب العدوان من خلال البيئة التي يقيم فيها الفرد ومن خلال جماعته[٦].

وكذلك يرى أنصار النظرية الأيكولوجية ، أن السلوك الجانح يرتبط بأوضاع معينة تمر بها المدينة ، ويعد السلوك الإجرامي ظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعي ، ومن أهم النتائج التي توصلوا اليها ، وجود مناطق تسمى (مناطق الجناح) نظرا لتميزها بخصائص مادية واجتماعية وثقافية ، وارتفاع معدلات الجريمة والجناح بارتفاع معدلات الفقر وسوء الأحوال السكنية[٧].

ويؤكد البعض على وجود علاقة بين السكن غير الملائم والسلوكيات غير السوية للذين يعيشون فيه ، فكثير من المجرمين يقطنون في أحياء فقيرة ومكتظة بالسكان ، فضلاً عن ذلك فإن ملاءمة مكان المسكن وعدد وحداته بالقياس بحجم الأسرة وعدد أفرادها ، تحقيقه لمبدأ الفصل في المبيت بين الأخوة والأقارب خاصة من النوعين ، توفر الشروط الصحية المتعلقة بالتهوية والإضاءة والتصريف الصحي والمياه النقية والكهرباء ودرجة

الرطوبة ، وحالة البناء ذاته ومواصفات المواد المشيد منها ، وموقع السكن وبُعده عن وسائل المواصلات وحالة الطريق والحي الواقع فيه ، ومدى جاذبية السكن لإقامة واستقرار أفراد الأسرة فيه.

كان من نتائج إحدى الدراسات الحديثة التي أجريت على عينة من المودعين بأحد السجون ، أن أغلبهم يعانون من سوء الاحوال الاقتصادية ، التي من مظاهرها: اختيار المسكن غير الملائم ، الذي ساهم إلى حد كبير في إجرامهم نظرا لكثافة عدد المقيمين في غرفة واحدة ، وكذلك فإن سوء معاملة الوالدين قد ترجع الى كثافة الأفراد في مسكن ضيق الأمر الذي يؤدي الى ارتكاب جرائم العنف ، وتشير احصاءات تلك الدراسة الى أن نسبة مرتفعة من المجرمين كانوا يقطنون في أحياء فقيرة ومزدحمة بالسكان.

وأيضا فإن أغلب أفراد عينة تلك الدراسة كانوا يعيشون في منطقة شبرا الخيمة وهي منطقة ذات مستوى معيشي منخفض(٨).

ولأن المناطق العشوائية لا يتوافر بها الحد الأدنى لمقومات المعيشة الضرورية ، لافتقادها لكثير من المرافق الصحية والماء والكهرباء والصرف الصحي والطرق والشوارع الداخلية فإنه يوجد بغير شك علاقة بين المعيشة فيها وبين وقوع كثير من الجرائم. ولذا سألقي فيما يلي بعض الضوء على نشأة وأسباب وجود تلك المناطق ثم أعرض بإيجاز لأهم سماتها وملامحها وعلاقة المعيشة بها بارتكاب جرائم العنف.

ثانيا : تعريف المناطق العشوائية ، وأسباب ظهورها وأهم ملامحها وسماتها:

تعددت تعريفات المناطق العشوائية فقيل أنها تجمعات بشرية تكونت على أطراف المدن الكبرى ، وقيل كذلك أنها امتدادات خلقتها عوامل الطرد والجذب للهجرة من الريف الى المدينة ، وقد اطلق عليها السكن الفقير وهذا الأخير متعدد أنماطه.(٩)

بدأت تظهر مشكلة البناء العشوائي في فترة الخمسينيات والستينيات عقب صدور سلسلة القوانين التي هدفت الى تخفيض الإيجارات من ناحية ومن نا ة أخرى تخفيض قيمة الضرائب العقارية ، وقد أدى ذلك الى إحجام أصحاب رءوس الأموال عن الإستثمار في قطاع البناء ، ومع تزايد الطلب على الإسكان ، فقد أدى ذلك الى ظهور نمط التمليك ، ولأن هذا الأخير لا يتناسب مع قدرة الفئات المتوسطة ذات الدخل المحدود وكذلك مع الفئات الفقيرة فقد لجأ هؤلاء وأولئك الى إنشاء المساكن العشوائية.

وأيضا تمركز المصالح الحكومية في المدن وكذلك وجود العديد من الصناعات أدى الى زيادة الهجرة الداخلية للأفراد والنزوح من الريف الى المدن سعياً وراء فرص العمل ، وأمام ارتفاع أسعار المساكن التي تقع داخل المدينة فلم يكن أمام هؤلاء إلا أطراف المدن يبنون منازلهم بأسعار تناسب دخولهم الضئيلة ، وقد أخذ ذلك صور تعدي على الأراضي الزراعية ، في الوقت الذي لم يكن هناك إجراء رادع من جانب الدولة لمنع ذلك التعدي ، وعندما بدأت الدولة تواجه مثل تلك التعديات فقد كانت العقوبات غير رادعة(١٠).

وكذلك فقد اختفى الإسكان الشعبي المدعم من جهة الحكومة ، فقد لجأت الأخيرة أيضا إلى نمط التمليك ، الذي لا يناسب مطلقاً محدودي الدخل، ولكن يناسب أصحاب الدخول المتوسطة وفوق المتوسطة ولذا لم يكن هناك بدا أمام هؤلاء إلا اللجوء الى نمط الإسكان العشوائي.(١١)

وكذلك فقد تعرضت الدولة في الفترات الأخيرة الى سلسلة من الكوارث الطبيعية ، كالسيول والزلازل ، مما أدى الى تهدم كثير من المنازل من ناحية ومن ناحية أخرى هناك العديد من المنازل الآيلة للسقوط نظراً

لقدمها وقد صدرت بشأنها قرارات بإخلائها ، وقد تمكنت الدولة من تدبير منازل لبعض ساكنيها أما البعض الآخر فقد لجأوا الى الإقامة في العشش – سواء من الصفيح أو الخشب أو الكرتون – وكذلك الى المقابر والأحواش.

وهكذا نجد ظاهرة الإسكان العشوائي ، قد جثمت على أنفاسنا بصورة رهيبة منذ فترة طويلة ، ولن نستطيع التخلص منها بسهولة وبخاصة إذا وقفنا على حجمها على وجه التقريب.

أوضحت تقارير ودراسات وزارة الحكم المحلي حجم المناطق العشوائية حيث وصل عددها في مصر إلى حوالي ٩٦١ منطقة ، منها ٨١ منطقة يجب ازالتها تماما وفورا ، و ٨٨٠ منطقة يقترح تطويرها إذا تم توفير ٤,٣ مليار جنيه.

كذلك أشارت ، إحدى الدراسات التي قامت بها الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان والتخطيط العمراني ، عن الإسكان غير الرسمي في مصر ، إلى أن نسبة الوحدات السكنية التي انشئت خلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٨٠ والتي تعد مخالفة لقوانين المباني تقدر بحوالي ٨٤٪ من إجمالي الوحدات السكنية بالقاهرة.

وفي محافظة القاهرة ، وصلت نسبة المناطق العشوائية الى أكثر من ٨٠٪ من مجموع مساكنها ، كما بلغت نسبة سكان المناطق العشوائية ٣٥,٩٪ من اجمالي سكانها ، أما في محافظة الجيزة فيوجد بها ٣٢ منطقة عشوائية أغلب سكانها من الوافدين من محافظات الصعيد ، وقد بلغت نسبتهم ٦٢٪ من اجمالي سكان المحافظة. هذا وتأتي محافظة الجيزة في مقدمة المحافظات على مستوى الجمهورية ازدحاماً بسكان العشوائيات تليها محافظة القاهرة.

ويقدر عدد سكان العشوائيات في مصر حوالي ١١ مليون نسمة ويسكن في القاهرة الكبرى حوالي ٤ ملايين نسمة.

والمناطق العشوائية نوعان : النوع الأول يسمى مناطق داخل النطاق العمراني ، والثاني يطلق عليه مناطق تحيط بالنطاق العمراني.

ويضم النوع الأول : العديد من الأنماط مثل النويات القديمة منها: (روض الفرج ، ومصر القديمة ، والزاوية الحمراء) ، والعشش والأكواخ ومنها : (أبوالنمرس ، عزبة أبوحشيش بالزاوية الحمراء) ، والمساكن المتدهورة ومنها: (مدينة السلام ، ومساكن الزاوية) ، والمقابر والنويات الحضرية ومنها: (عزبة منصور بحدائق القبة ، وميت عقبة القديمة والحكر ومنها حكر الشرابية.).

والنوع الثاني : يضم أيضا كثير من الأنماط مثل القطاعات الريفية خارج المجتمعات الحضرية ومنها: (أبوزعبل ، والبدرشين والقناطر الخيرية) والمناطق الزاحفة على الأراضي من الهوامش ومنها: (المطرية وامبابة ، وبولاق الدكرور ، والوايلي والهرم والعمرانية ومنشأة ناصر ، وعزبة النخل)[١٢].

أما أهم ملامح وسمات هذه المناطق ، فهي تفتقر الى كثيرمن الخدمات الأساسية والمرافق العامة ، وتتميز بتعرج شوارعها مما يحول دون سيولة المرور بها ، فالمساكن متراصة بدون نظام ، تتراكم على جنباتها أكوام القمامة وكذلك ترتفع الكثافة السكانية بهذه المناطق ، وتسوء الأحوال الصحية لساكنيها ، وتسود الأمية وينتشر الجهل والفقر والبطالة ، وقد أشارت بعض البحوث الى نسبة ٣٥٪ من مبانيها لاتصل إليها مياه الشرب وأن نسبة ٥٥٪ من مبانيها لا تتمتع بالصرف الصحي ، فضلا عن حرمان هذه المناطق من

خدمات النظافة فضلاً عن ذلك فالأنشطة التجارية والصناعية ، تتداخل مع المناطق السكنية ، وكذلك تفتقر تلك المناطق الى المساحات الخضراء ، وأماكن اللعب والترفيه.(١٣)

كل ذلك أدى الى إحساس القاطنين بها بعدم الرضا والكراهية ولذا قد يصبحون فريسة سهلة لمن يحاول استقطابهم لطرق ابواب الجريمة بجميع صورها واشكالها ، بما فيها جرائم العنف والإرهاب ، لذا تعد هذه المناطق بؤر توتر اجتماعي دائم ، وكذلك اماكن صالحة لتفريخ المنحرفين في شتى أنواع الجريمة ، وسنوضح فيما يلي تأثير المعيشة في تلك المناطق على ارتكاب الجرائم.

ثالثا : أثر المعيشة في المناطق العشوائية على ارتكاب جرائم العنف:

ذكرنا فيما سبق أن المناطق العشوائية تفتقد لكثير من المرافق والخدمات الأساسية ، ولذا فمن الطبيعي أن تنتشر فيها الأمراض المستوطنة كما تسود بها الأمية ، وتزداد الإنحرافات الأخلاقية لأن ساكني تلك المناطق يعانون أشد المعاناة من الشعور بالضيق والإكتئاب ، فنجدهم يصبحون على أكوام القمامة ويمسون وحولهم الروائح الكريهة التي تزكم انوفهم نتيجة لعدم وجود الصرف الصحي.

ولذا فمن المتوقع أن تصبح تلك المناطق مصدرا للعنف والإرهاب ، وقد اشارت بيانات نيابة أمن الدولة العليا الى أن نسبة كبيرة من أعضاء التنظيمات المتطرفة والجماعات الإرهابية تجيء من مناطق عشوائية بالقاهرة والجيزة وهذه النسبة تقدر بـ ٥١٪ من مجموع هؤلاء تليها محافظات الصعيد ٣٨٪ وتقل في محافظات الدلتا إذ تبلغ نسبتهم ٦,٧٪(١٤).

وبالرجوع الى أحداث العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة بدءًا من انتفاضة ١٩٧٧ ، وانتهاء بأحداث العنف التي وقعت في التسعينيات يتضح مدى ارتباطها بالمناطق العشوائية.

فقد كان لسكان عشش الترجمان اسهام ملحوظ في انتفاضة يناير ١٩٧٧ وقد ترتب على ذلك نقلهم من اماكنهم وكذلك تم القبض على جماعات التكفير والهجرة في نفس العام في منطقتي بولاق الدكرور وعين شمس ، وأيضاً وجد أحد الهاربين في حادث قتل السادات عام ١٩٨١ وهو مختبئاً في منطقة عشوائية بشرق القاهرة ، كما شهدت مناطق عشوائية في بولاق الدكرور والقناطر الخيرية والمنوفية أحداث القبض على المتهمين في تنظيم "الناجون من النار" عام ١٩٨٦ ، وكانت منطقتا الشرابية وحدائق المعادي مسرحاً لعملية القبض على الهاربين من سجن طره عام ١٩٨٦ ، الذي كان محكوماً عليهم في قضية مقتل السادات ، وقد وقعت بعض أحداث عنف في منطقة عين شمس عام ١٩٨٨ ، وفي امبابة عام ١٩٩٢ ، وكذلك تم القبض على الكثير من الجماعات الإسلامية في مناطق عشوائية بشمال وشرق القاهرة في أعقاب مقتل المحجوب وفرج فودة.(١٤)

فضلاً عن ذلك فقد كشفت منظمة الصحة العالمية بجنيف في تقرير لها صدر عام ١٩٩٤ أن تلوث البيئة في المناطق العشوائية يعد المسئول الأول عن ازدياد حالات العنف والإرهاب والإدمان في الدول النامية(١٥).

ولذا فإن خطورة المناطق العشوائية تكمن في ثلاثة أمور هي:

١ - **أن عدد المناطق العشوائية في أنحاء الجمهورية أكبر كثيرا من القدرات البشرية للأجهزة الأمنية ، ولذا يتعذر السيطرة أمنياً على تلك المناطق بما يحول دون هروب المتطرفين أو المجرمين إليها**

فضلاً عن ذلك فإن ضيق الشوارع وتلاصقها يحول دون دخول سيارات الشرطة أو يؤدي الى سقوط قتلى من المواطنين الأبرياء إذا ماحدث تبادل إطلاق النار.

٢ - إحجام سكان العشوائيات عن الإبلاغ عن المشتبه فيهم نظراً لتردي أوضاعهم المعيشية الاجتماعية والاقتصادية.

٣ - إقامة المتطرفين في المناطق العشوائية بشكل شرعي فهي انسب المناطق لاقامتهم ، حيث تساعد طبيعتها الأيكلوجية على الحيلولة دون وصول رجال الشرطة إليهم فهي تتميز بالحواري الضيقة المتعرجة ، والإزدحام الشديد ولذا يسهل اختفاء المنحرفين والخارجين على القانون بداخلها(١٦).

رابعا : تحليل بيان محل الإقامة لعينة من المودعين في سجن القناطر (رجال ونساء) والقطا في عام ١٩٩٨ لمعرفة ما إذا كانوا يسكنون في مناطق عشوائية أم لا : *(المصدر: قسم الإحصاء بقطاع السجون):*

ونظرا لصعوبة رفع تلك العينة من المودعين مرتكبي جرائم العنف والإرهاب حيث يكتنف بياناتهم كثير من السرية فقد رأينا استبدالهم ، بعينة من المودعين مرتكبي جرائم القتل والسرقة وفي اعتقادنا أن ظروف ارتكاب الجرائم وأسبابها تكون في الغالب متشابهة وكان من خصائص تلك العينة التنوع بين الرجال والنساء وكذلك أن يكون محال إقامتهم مدينة القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة)(١٧).

وقد كان عدد أفراد العينة من الرجال مرتكبي جرائم القتل (٩٣) أما مرتكبي جرائم السرقة فكانوا (١٢٨) ويوضح ذلك الجدول رقم (١) أما النساء فسيرد تفصيل مفردات العينة بعد ذلك.

جدول رقم (١)

توزيع أفرادعينة مرتكبي جرائم القتل والسرقة على محال إقامتهم

المنطقة	القتل		السرقة	
	ك(*)	٪	ك	٪
المطرية	٩	٩,٧	٥	٣,٩
عين شمس	٨	٨,٦	٥	٣,٩
مصر القديمة	٥	٥,٤	٦	٤,٧
روض الفرج	٥	٥,٤	٣	٢,٣
الجمالية	٥	٥,٤	٣	٢,٣
التبين	٤	٤,٣	–	–
البساتين	٣	٣,٢	٣	٢,٣
بولاق أبوالعلا	٣	٣,٢	٤	٣,١
باب الشعرية	٣	٣,٢	–	–
الساحل	٣	٣,٢	٦	٤,٧
النزهة	٣	٣,٢	١	٠,٨
مصر الجديدة	٣	٣,٢	١	٠,٨
الخليفة	٣	٣,٢	٩	٧,٠
الحدائق	٣	٣,٢	٤	٣,١
الوايلي	٣	٣,٢	–	–
شبرا	٢	٢,١	٣	٢,٣
المعادي	٢	٢,١	٣	٢,٣

(*) تكرار.

تابع جدول رقم (١)

توزيع أفرادعينة مرتكبي جرائم القتل والسرقة على محال إقامتهم

المنطقة	القتل		السرقة	
	ك	٪	ك	٪
المعصرة	٢	٢,١	–	–
بولاق	٢	٢,١	–	–
مساكن الضباط	١	١,١	–	–
شبرا مصر	١	١,١	١	٠,٨
الزاوية	١	١,١	–	–
السلام	٢	٢,١	٦	٤,٧
عزبة بلال	١	١,١	–	–
الشرابية	١	١,١	٤	٣,١
الدرب الأحمر	١	١,١	٤	٣,١
حلوان	٢	٢,١	٥	٣,٩
الفجالة	١	١,١	–	–
رملة بولاق	١	١,١	–	–
السيدة زينب	١	١,١	٢	١,٦
قصر النيل	١	١,١	–	–
الموسكي	١	١,١	–	–
عزبة مكاوي	١	١,١	١	٠,٨

منشية ناصر	١	١,١	٥	٣,٩
جسر السويس	١	١,١	–	–
الزيتون	–	–	٧	٥,٥
السيدة نفيسة	–	–	١	٠,٨

تابع جدول رقم (١)

توزيع أفرادعينة مرتكبي جرائم القتل والسرقة على محال إقامتهم

المنطقة	القتل		السرقة	
	ك	٪	ك	٪
جزيرة دار السلام	–	–	٢	١,٦
عزبة الوالدة	–	–	٢	١,٦
مساكن عين شمس	–	–	٣	٢,٣
المرج	–	–	٢	١,٦
الأزبكية	–	–	١	٠,٨
الشرابية مساكن مظلوم	–	–	٤	٣,١
شاروين بشاي	–	–	١	٠,٨
العباسية	–	–	١	٠,٨
غير مبين	–	–	١٠	٧,٨
المجموع	**٩٣**	**١٠٠,٠**	**١٢٨**	**١٠٠,٠**

١ – تحليل بيان محل الإقامة لمرتكبي جرائم القتل والسرقة من الرجال:

اتضح من تحليل بيان محل الإقامة لعينة من المودعين من الرجال مرتكبي جرائم القتل البالغ عددها (٩٣) أن (٦٧) منهم يسكنون في مناطق عشوائية أي بنسبة (٧٢٪) يوضح ذلك الجدول رقم (٢).

وكذلك بالنسبة لعينة المودعين مرتكبي جرائم السرقة البالغ عددها (١١٨) فقد اتضح أن ٨٤٪ منهم يسكنون في مناطق عشوائية أي بنسبة (٧١٪) مع ملاحظة أن هناك عشر حالات غير مبين محل إقامتهم يوضح ذلك الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٢)

عدد المقيمين في مناطق عشوائية من الرجال مرتكبي جرائم القتل

المنطقة	ك	٪
مناطق عشوائية	٦٧	٧٢
مناطق أخرى	٢٦	٢٨
المجموع	**٩٣**	**١٠٠**

جدول رقم (٣)

عدد المقيمين في مناطق عشوائية من الرجال مرتكبي جرائم السرقة

المنطقة	ك	٪
مناطق عشوائية	٨٤	٧١
مناطق أخرى	٣٤	٢٩
المجموع	١١٨	١٠٠

ونظرا لأهمية معرفة ماهية تلك المناطق فقد قمنا بتصنيف أفراد العينة على الأنماط المختلفة للمناطق العشوائية ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع أفراد العينة مرتكبي جرائم القتل والسرقة على الأنماط العشوائية.

جدول رقم (٤)

توزيع افراد عينة مرتكبي جرائم القتل والسرقة

على الأنماط العشوائية المختلفة

الجريمة / النمط العشوائي	القتل		السرقة	
	ك	٪	ك	٪
١ – النواة القديمة	٣١	٤٦,٣	٤٥	٥٣,٥
٢ – المساكن المتدهورة	٣	٤,٥	١٣	١٥,٥
٣ – الزحف على الأراضي من الهوامش	٢٨	٤١,٨	٢٥	٢٩,٨
٤ – النوبات (الريفية الحضرية (عزبة مكاوي)	١	١,٥	١	١,٢
٥ – حكر	٤	٥,٩	–	–
المجموع	٦٧	١٠٠,٠	٨٤	١٠٠,٠

اتضح من الجدول رقم (٤) أن أغلب أفراد العينة مرتكبي جرائم القتل قد جاءوا من النواة القديمة حيث كان عددهم ٣١ من اجمالي عدد مرتكبي جرائم القتل وهو ٦٧ أي بنسبة ٤٦,٣٪ ، وهذا النمط يضم الأحياء الآتية: (روض الفرج ، مصر القديمة ، الزاوية الحمراء ، الجمالية ، بولاق ، الخليفة، باب الشعرية.

يلي ذلك المناطق الزاحفة على الأراضي من الهوامش ، فكان عدد الذين جاءوا منها ٢٨ أي بنسبة ٤١,٨٪ والباقي موزعين على مناطق أخرى، والجدول المشار اليه يوضح ذلك.

كذلك جرائم السرقة ، فقد جاء أغلب مرتكبيها من النواة القديمة ، حيث كان عددهم ٤٥ من اجمالي عدد العينة وهو ٨٤ أي بنسبة ٥٣,٥٪ ، يلي ذلك المناطق الزاحفة على الأراضي من الهوامش فكان عدد الذين جاءوا منها ٢٥ أي بنسبة ٢٩,٨٪ ، والباقي موزع على مناطق أخرى والجدول المشار اليه يوضح ذلك.

وسيوضح الجدول رقم (٥) توزيع أفراد عينة مرتكبي جرائم القتل والسرقة على احياء النمط العشوائي (النواة القديمة).

جدول رقم (٥)

توزيع افراد عينة مرتكبي جرائم القتل والسرقة على أحياء النمط العشوائي (النواة القديمة)

الجريمة / النمط العشوائى	القتل		السرقة	
	ك	٪	ك	٪
النواة القديمة:				
روض الفرج	٥	١٦,١	٣	٦,٧
مصر القديمة	٥	١٦,١	٦	١٣,٣
الزاوية الحمراء	٢	٦,٦	٨	١٧,٨
السيدة زينب	١	٣,٢	٢	٤,٤
الشرابية	١	٣,٢	٤	٨,٩
بولاق أبوالعلا	٣	٩,٧	٤	٨,٩
الأزبكية	–	–	١	٢,٢
الجمالية	٥	١٦,١	٣	٦,٧
الموسكي	١	٣,٢	–	–
باب الشعرية	٣	٩,٧	–	–
شبرا مصر	١	٣,٢	١	٢,٢
الخليفة	٣	٩,٧	٩	-.٢٠
الدرب الأحمر	١	٣,٢	٤	٨,٩
المجموع	٣١	١٠٠,٠	٤٥	١٠٠,٠

يوضح الجدول السابق أن أغلب أفراد عينة من مرتكبي جرائم القتل تنتمي محال إقامتهم الى أحياء روض الفرج ومصر القديمة والجمالية فقد كان نصيب كل حي (٥) أفراد أي بنسبة ١٦,١٪ لكل منهم وذلك من اجمالي العدد وهو ٣١ يلي ذلك أحياء بولاق أبوالعلا وباب الشعرية والخليفة فكان نصيب كل منهم (٣) أفراد أي بنسبة ٩,٧ لكل منهم والباقي من أحياء أخرى.

أما مرتكبي جرائم السرقة فكان اغلبهم من حي الخليفة حيث كان نصيبه (٩) أفراد بنسبة ٢٠٪ يليها حي الزاوية الحمراء حيث كان نصيبه ٨ أفراد أي بنسبة ١٧,٨٪ ثم مصر القديمة وكان نصيبه (٦) أفراد بنسبة ١٣,٢٪ والباقي من أحياء أخرى مثل الشرابية وبولاق أبوالعلا والدرب الأحمر وكان نصيب كل منهم ٤ أفراد أي بنسبة ٨,٩٪ لكل منهم والباقي من مناطق أخرى.

ولما كان أغلب أفراد العينة سواء مرتكبي جريمة القتل أو السرقة تنتمي محال اقامتهم الى أحياء النمط العشوائي النواة القديمة ، فيجدر بنا في هذا المقام أن نوضح أهم سمات هذا النمط حتى يمكننا استجلاء العلاقة بينه وبين ارتكاب الجرائم.

واقع الأمر أن هذه المناطق تنتشر في وسط القاهرة ، فحينما نذكر أن محال إقامة أغلب أفراد العينة من أحياء روض الفرج ومصر القديمة والزاوية الحمراء ، يفسر لنا ما أصاب هذه الأحياء من تدهور في المرافق والخدمات ، حتى باتت مرتعا خصباً للمجرمين حيث هجرها سكانها الأصليون ، نتيجة لتهدم مساكنهم أو لكونها أصبحت آيلة للسقوط ، ولذا أقيمت العشش بين المساكن، ففي مصر القديمة توجد عديد من العشوائيات منها بطن البقرة وكوم غراب واسطبل عنتر والسكر والليمون ، وفي روض

الفرج يوجد حكر أبودومة حيث يفتقر الى كافة المرافق فليس هناك صرف صحي وتنتشر في ارجائه تعاطي المخدرت ولعب القمار.

أما النمط العشوائي الذي يسمى الزحف العمراني على الأراضي من الهوامش فقد تلى في الترتيب النواة القديمة ، وسيوضح الجدول رقم (٦) توزيع افراد عينة مرتكبي جرائم القتل والسرقة عليه.

جدول رقم (٦)

توزيع افراد عينة مرتكبي جرائم القتل والسرقة علىالنمط العشوائي (الزحف العمراني على الأراضي من الهوامش)

الجريمة / النمط العشوائي	القتل		السرقة	
	ك	٪	ك	٪
الزحف العمراني على الأراضي من الهوامش:				
المطرية	٩	٣٢,١	٥	٢٠,٠
عين شمس	٨	٢٨,٦	٥	٢٠,٠
البساتين	٣	١٠,٧	٣	١٢,٠
الوايلي	٣	١٠,٧	–	–
المعصرة	٢	٧,١	–	–
عزبة بلال	١	٣,٦	–	–
رملة بولاق	١	٣,٦	–	–
منشية ناصر	١	٣,٦	٥	٢٠,٠
جزيرة دار السلام	–	–	٢	٨,٠

عزبة الوالدة	–	–	٢	٨,٠
المرج	–	–	٢	٨,٠
شاروبين بشاي	–	–	١	٤,٠
المجموع	٢٨	١٠٠,٠	٢٥	١٠٠,٠

يتضح من الجدول السابق أن اغلب افراد العينة مرتكبي جرائم القتل من حي المطرية حيث كان نصيبه (٩) أفراد من مجموع أفراد العينة البالغ عددها ٢٨ أي بنسبة ٣٢,١٪ يليه حي عين شمس فكان نصيبه (٨) أفراد بنسبة ٢٨,٦٪ ثم البساتين والوايلي ٣ أفراد لكل منهم بنسبة ١٠,٧٪ والباقي من أحياء أخرى.

وكذلك كان أغلب أفراد العينة مرتكبي جرائم السرقة من حي المطرية وعين شمس ومنشية ناصر فكان نصيب كل منهم ٥ أفراد بنسبة ٢٠٪ لكل منهم وذلك من مجموع أفراد العينة البالغ عددها (٢٥) فرد.

وتنتمي مناطق المطرية وعين شمس الى النمط العشوائي الذي يسمى الزحف على المناطق من الهوامش ، وهي مناطق تقع على أطراف المدينة ، فقد انشأها الفقراء نتيجة لتزايد حدة أزمة الإسكان ، ولذا بنوا المساكن بأقل التكاليف وبالمخالفة لجميع قوانين البناء سواء من الناحية الهندسية أو التخطيطية فضلا عن افتقارها الى المرافق الأساسية كالماء والكهرباء والصرف الصحي.

وكذلك كان من أسباب وجود ذلك النمط زيادة الهجرة من الريف الى المدينة ونظرا لعدم مناسبة اسعار المساكن التي تقع في وسط الميدنة لدخولهم

فلم يكن أمامهم بدّ من اللجوء الى الأطراف يقيموا فيها مساكنهم بأقل التكاليف. الأمر الذي ادى الى افتقاد شكلها وجوهرها الى أي مظهر جمالي ، حيث كان هدفهم بناء مكان يستطيعون الإقامة فيه فحسب.

ولأن هذه المناطق تفتقر الى كثير من المقومات الأساسية للمعيشة حيث لا يتوافر بها المرافق الأساسية أو الخدمات فكان من الميسور ان تكون مأوى للمجرمين والخارجين عن القانون أو تكون مفارخ للجريمة بصفة عامة.

٢ – تحليل بيان محل الإقامة لعينة من مرتكبات جرائم القتل والسرقة من النساء.

سبق أن ذكرنا أن مجموع افراد العينة من مرتكبات جرائم القتل هو (٢١) أما السرقة فكان مجموعهن (٤). ويرجع قلة العدد بصفة عامة الى أن نسبة ارتكاب الجرائم بين النساء تقل عنها بين الرجال ، فضلاً عن ذلك فقد اقتصر رفع العينة على سجن القناطر نساء فقط لعدم وجود سجن آخر في مدينة القاهرة الى جانب ذلك فقد اقتصرت تلك العينة على من يسكن في القاهرة الكبرى.

وبتحليل بيان محل الإقامة لعينة من مرتكبات جرائم القتل البالغ عددهن (١٨) ، مع ملاحظة أنه تم استبعاد (٣) لعدم بيان عناوينهن.

قد اتضح أن عدد المودعات اللائي تنتمي محال اقامتهن الى مناطق عشوائية (١١) من اجمالي العينة البالغ عددها (١٨) أي بنسبة (٦١٪) وكان أغلبهن من النواة القديمة والمناطق الزاحفة على الهوامش حيث كان نصيب كل منهما عدد (٤). وكذلك بتحليل بيان محل الإقامة لعينة مرتكبات جرائم السرقة البالغ عددهن (٤) اتضح أن (٣) منهن قد جئن من مناطق عشوائية

أي بنسبة (٧٥٪). وبخاصة النواة القديمة. وسيوضح ذلك الجدولين رقمي (٧) ، (٨).

جدول رقم (٧)

محل إقامة افراد عينة مرتكبات جرائم القتل والسرقة

المنطقة	الجريمة			
	القتل		السرقة	
	ك	٪	ك	٪
بولاق البوالعلا	٢	٩,٥	–	–
مصر القديمة	١	٤,٨	–	–
التبين	٣	١٤,٢	–	–
حلوان	١	٤,٨	١	٢٥
الزيتون	١	٤,٨	–	–
المعادي	٢	٩,٥	–	–
السلام	٢	٩,٥	–	–
النزهة	١	٤,٨	–	–
الظاهر	١	٤,٨	–	–
الوادي الجديد	١	٤,٨	–	–
عزبة خيرالله	١	٤,٨	–	–
الخليفة	١	٤,٨	–	–
المرج	١	٤,٨	–	–
عين شمس	–	–	١	٢٥
الزاوية	–	–	١	٢٥
روض الفرج	–	–	١	٢٥
غير مبين	٣	١٤,٢	–	–
المجموع	**٢١**	**١٠٠**	**٤**	**١٠٠**

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد عينة مرتكبات جرائم القتل والسرقة على الإنماط العشوائية

الجريمة / النمط العشوائى	القتل		السرقة	
	ك	٪	ك	٪
١- النواة القديمة	٤	٣٦,٤	٢	٦٦,٧
٢- الزحف على الهوامش	٤	٣٦,٤	١	٣٣,٣
٣- حكر	٣	٢٧,٢	-	-
المجموع	١١	١٠٠	٣	١٠٠

نخلص مما سبق إلى أن المناطق العشوائة بحق مفارخ للجريمة وهذا يرجع لافتقارها للحد الأدنى للمعيشة الآدمية ... ولذا فإني أقترح :

أولاً : توجيه الجهود لإعادة تخطيط هذه المناطق فهي ليست شر في جميع الأحوال فهي بالقليل تساهم في حل المشكلة السكانية.

ثانياً : يجب توفير السكن المدعم لساكني العشش والأحواش والمقابر وأن يعطى ذلك أولوية عند وضع ميزانية الدولة.

ثالثاً : يجب إمداد هذه المناطق بكافة الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والأمنية حتى تكون تحت السيطرة الأمنية ولكي نتمكن من احتواء أي خطر يصدر منها.

رابعاً : يجب اتباع سياسة إسكانية رشيدة تتجلى في إلغاء القوانين الاستثنائية التي قيدت القيمة الإيجارية والتي نتج عنها أن هرع أصحاب رءوس الأموال إلى نمط التمليك الذي لا يتناسب البتة مع متوسطي الدخل فما بالنا بموقف محدودي الدخل.

خامساً : أن تعمل الدولة جاهدة على توفير المسكن الملائم والمناسب للفئات التي لا تمكنهم مواردهم المادية من ذلك.

وأخيراً إذا تمكنا من تطوير هذه المناطق بحيث أمكن توفير كافة الخدمات والمرافق بها ، فإننا سنكون بذلك قد بدأنا وضع الأمور في مسارها الصحيح فتجف منابع الإرهاب وينضب معينه وتفنى موارده.

المراجع :

(١) د. رؤف عبيد ، اصول علمي الإجرام والعقاب ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٥ ، ص ١٦٥.

(٢) د/ يسر أنور علي ، د. آمال عثمان ، أصول علمي الإجرام والعقاب (علم الإجرام) ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٢٦٦.

(٣) Bouzat - Pinatel , Traite de droit penal et de criminologie., Tome III, paris , Dalloz , 1963 , p. 252.
المشار اليه في د. يسر أنور علي، المرجع السابق ، ص ٢٩٣.

(٤) د. السيد حنفي عوض ، دراسة سوسيوايكولوجية في احياء العشش بمدينة بورسعيد ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول ، الأحياء الحضرية المتخلفة ، ٢٦ – ٢٧ فبراير ١٩٨٩ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ص ٤١٥.

(٥) المرجع السابق ، ص ٤١٦.

(٦) ، (٧) من أنصار النظرية الأيكولوجية ، بارك ، ماكينزي ، الوين ، وهارتون ، راجع سوسن فايد ، الخصائص البيئية والسمات النفسية لمرتكبي جرائم السلوك العنيف ، رسالة ماجستير ، معهد البيئة ، ١٩٩٦ ، ص ١٧٣ ، ٢٦٨.

(٨) سوسن فايد ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢.

(٩) ميشيل فؤاد جورجي ، النمو العشوائي للتجمعات السكانية في مصر ، وإيمان جلال ، النمو العشوائي للمدينة ، المشار اليهما في ايمن عباس الكومي : عمالة الأطفال في منطقة عشوائية ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، ١٩٩٦ ، ص ٤٩.

(١٠) ممدوح الولي ، سكان العشش والعشوائيات ، الخريطة الإسكانية للمافظات ، القاهرة ، ص ٢٦٣.

(١١) سياسات اسكان محدودي الدخل - تقرير اعدته شعبة الإسكان والتعمير وقُدِم الى المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية ، المجالس القومية المتخصصة ، مايو ١٩٦٩، ص ٢.

(١٢) د. السيد الحسيني ، الدراسة الإجتماعية للمدينة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ص ٣٣٣ ومابعدها.

(١٣) المرجع السابق ص ٣٣٤.

(١٤) د. عزة كريم وآخرين ، بحث الطفل في المناطق العشوائية ، قُدم في ندوة : أوضاع الطفل في المناطق العشوائية ، التي عقدت بالمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية ، في الفترة من ٣٠ - ٣١ مايو ١٩٩٨ ، ص ١٧.

(١٥) ممدوح الولي، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ ، ٢٦٤.

(١٦) سوسن فايد ، مرجع سابق ، ص ٦ .